هنـاك، اليوم، مصالح اقتصادية كبيرة ترتبط بالمناطق [المحتلة] وعلى رأسها الشركات الكبيرة في قطاعي الاغذية والنسيج (تنوفا، اوسيم، كيتان لودزيا، وغيرها)، التي تشكل المناطق [المحتلة] اكبر مستهلك لانتاجها. والحكم ذاته ينطبق على مشاريع اسرائيلية يتوافر فيها العمل العربي بكثرة، او مشاريع اسرائيلية تعتمد على مقاولين فرعيين لقوة العمل من المناطق [المحتلة]، خاصة مشاغل الخياطة. وفي كثير من الاحيان، فان العثور على قوة العمل الرخيصة هو الذي يحدد، ويقرر، اتجاه التنمية والاستثمارات من جانب المتمـولين الاسرائيليـين، الذين يفضلون الفروع الغنية بالعمل على المشاريع الغنية برأس المال والتكنولوجيا، التي يكمن فيها مستقبل اسرائيل.

وبعض المعطيات تجسد هذا الوضـع:

□ ان ٩٠ بالمئة من استيراد المناطق [المحتلة] مصدره اسرائيل.

□ و ٤٠ بالمئة من صادرات المناطق [المحتلة] تصدر الى اسرائيل.

□ وان اكثر من ١٠٠ الف عامل من المناطق [المحتلة] يعملون في اسرائيل؛ اي حوالى ٣٥ بالمئة من قوة العمل في يهودا والسامرة، و ٤٥ بالمئة من قوة العمل في غزة. وهناك فروع معينة في مرافق الاقتصاد الاسرائيلي، محتلة مواقع العمل فيها بكاملها تقريباً من جانب عرب من المناطق [المحتلة]. ولهذا الواقع، في مجال العمالة والاستخدام، اثر سلبي في اتجاهات التنمية الاقتصادية في اسرائيل، وهو يرسخ معيار استغلال قوة العمل الرخيصة.

□ ان الميزان التجاري بين اسرائيل والمناطق [المحتلة] هو سلبي بالنسبة الى المناطق. فقد بلغ مجمل استيراد المناطق، في العام ١٩٨٥، حوالى ٦٨٠ مليون دولار، بينما بلغ مجمل الصادرات منها الى اسرائيل حوالى ٢٠٠ مليون دولار. وهذا يعني ان هناك فائضاً في الميزان التجاري لصالح اسرائيل بقيمة ٥٠٠ مليون دولار تقريباً.

وتنبع عملية التكامل هذه، جزئياً، من الفوارق في قوة وديناميه الاقتصادين. فالناتج القومي الاجمالي في اسرائيل اكبر منه في المناطق [المحتلة] باثني عشر ضعفاً، على الرغم من ان عدد السكان في اسرائيل اكبـر منه في المناطق بثلاثة اضعاف فقط. كذلك، فان ٧٥ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي في المناطق [المحتلة] هو من انتـاج محـلي، بينمـا ٢٥ بالمئـة منـه هو عبـارة عن تحـويـلات ماليـة من العمل في اسرائيل ودول الخليج.

وتفتقـر يهـودا والسامرة وغزة الى بنية تحتية صناعية، وليس هناك تشجيع للاستثمارات المالية، والمبادرة المحلية قليلة، وليس هناك تخطيط شامل للتنمية الاقتصادية.

ان ٩٢ بالمئة من القطاع الصناعي في المناطق [المحتلة] يتألف من مشاريع تشغِّل اقل من عشرة عمال. فمن اصل ٢٤٠٠ مصنع، هناك اكثر من ١٠٠ عامل في ٢٠ منها فقط. ولا شك في ان حقيقة عدم وجود شروط متساوية للمنافسة، تؤثر في ذلك: فبامكان اسرائيل ان تصدر كل سلعة الى المناطق [المحتلة]، بينما الاخيرة مقيدة بتصدير حصص محدودة من الانتاج الزراعي. واسرائيل هي الطرف المقرِّر ازاء المناطق [المحتلة]، لناحية منح الترخيص للمصانع الجديدة، وفي الكثير من الاحيان تمتنع عن اعطاء التـرخيص لمصانع قد تشكل خطراً على الامكانات التسويقية الى المناطق [المحتلة] من جانب شركات اسرائيلية. كذلك تفرض اسرائيل قيوداً على امكانات التصدير من المناطق [المحتلة] الى الخارج، عندما تكون تلك الصادرات موجهة الى اسواق تعاني اسرائيل من مصاعب فيها (مثل تصدير حمضيات قطاع غزة الى اسواق اوروبا الشرقية، وعلى غرار القيود التي تفرضها شركة اغرسكو على تصدير الخضار الى اوروبا الغربية).

وفي السنة الاخيرة، اخذت الازمة في دول النفط، والمصاعب الاقتصادية في اسرائيل، والبطالة الى حد ما في الاردن، تترك آثارها في يهودا والسامرة وغزة، في مجال العمالة. وتبرز مشكلة البطالة، بشكل اساسي، في اوسـاط المثقفـين وخريجي الجامعات، الذين لا يعثرون على اماكن عمل ملائمة لمؤهلاتهم. ففي كل المشاريع الصناعية في يهودا والسامرة يعمل ٢٠٠ اكاديمي فقط؛ وحتى هؤلاء لا يعملون في وظائف تتلاءم